

مقدمة:

مذكرة التخرج لاستكمال الدراسة الجامعية ما هي استجابة لمتطلبات نص المادة 6 من القرار رقم 360 المؤرخ في 09 جوان 2014، الذي يحدد كفاءات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر أين يتم تنظيم المعلومات والمعارف المكتسبة خلال فترة تكوينه الدراسي وتجسيدها وإخراجها في صورتها النهائية للمناقشة والتقييم.

لذلك حاولت في إعداد هذه المحاضرات التقيد بما جاء في مقرر عروض التكوين للسنة الثانية ماستر تطبيقا للمقرر الدراسي والحجم الساعي المحدد وهذا ما سنبينه في هذه المحاضرات وفق محاور المادة.

- 1- مدخل مفاهيمي لمنهجية إعداد بحث علمي -مذكرة-.
- 2- مرحلة اختيار موضوع المذكرة.
- 3- مرحلة جمع المادة العلمية (المصادر والمراجع).
- 4- مرحلة القراءة ووضع خطة البحث.
- 5- مرحلة تحرير البيانات والمعلومات (توثيق وتهميش المذكرة).
- 6- أساليب توثيق المعلومات.
- الموضوعية العلمية.
- الاقتباس وأنواعه.
- طرق توثيق المراجع وترتيبها.

الموضوع الاول

مدخل مفاهيمي لأهمية المنهجية بالنسبة للبحث العلمي

البحث العلمي باعتباره نتاج التفكير العلمي وثمره المنهجية فهو "عملية الاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات وعلاقات جديدة أو تحليل أو تفسير معلومات موجودة من قبل وتطويرها من أجل إيجاد حلول لمشكلات قائمة، وذلك بإتباع أساليب ومناهج علمية، كما عرف على أنه "الدراسة الفكرية الواعية التي يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها إلى أن يصل إلى نتيجة معينة".

يتبين من خلال التعريفين أن البحث العلمي يقوم أساسًا على جملة من العمليات الفكرية والمنهجية التي يعتمدها الباحث في التقصي والتحليل، بهدف الوصول إلى معرفة أو تصور علمي محدد، غير أن التعريف الأول استند في بحثه على أساليب ومناهج معينة بغرض إحداث إضافات أو تعديلات معينة بخلاف التعريف الثاني الذي لم يشر إلى ذلك.

إذا فالبحث العلمي هو وسيلة يستخدمها الباحث من أجل:

- البحث عن حقائق وعلاقات وقوانين جديدة.
- تطوير وتصحيح الحقائق والعلاقات موجودة عند ثبوت قصورها أو عدم دقتها.
- الالتزام بالموضوعية وعدم التحيز والتعصب.
- لذلك تتجلى أهمية البحث في المجالات القانونية في :
- تنمية روح الاستنتاج العقلي لدى الباحث.
- تكوين شخصية باحثة قادرة على التفكير والنقد
- رفع القدرات الفكرية للباحث في التعبير بأسلوب منظم وصحيح.
- الوصول إلى نتائج علمية تتفق والواقع العلمي.

أنواع البحث العلمي القانوني:

1- بحوث قصيرة: يقوم بها الطالب الجامعي على مستوى الليسانس خلال سنواته الدراسية في حصص الأعمال الموجهة، تهدف إلى تدريب الطالب على تنظيم أفكاره، وكيفية الاعتماد على المراجع المتوفرة في

المكتبات قصد التقيد والالتزام بالأمانة العلمية في أخذه للمعلومات، إضافة إلى تعويد الطالب على التفكير والنقد وحسن التعبير عن أفكاره.

2- بحوث طويلة (مذكرة تخرج).

وهو ما يصطلح عليه بمذكرة التخرج، التي تُعدّ في الغالب أحد متطلبات الحصول على شهادة الليسانس، حيث يقوم بإعدادها عادة فوج من الطلبة في إطار حصة الأعمال الموجهة خلال السداسي السابع. وقد تكون كذلك في نهاية مرحلة الماجستير، أي خلال السداسي السادس، حيث تُعدّ من طرف طالب واحد أو طالبين على الأكثر، وتكون أكثر تعمّقًا من حيث المضمون، إذ تتطلب من الباحث قدرات علمية ومستوى فكريًا أعلى. وفي هذه المرحلة يعمل الطالب تحت إشراف أستاذه، ويكون الهدف من إعداد المذكرة ليس التوصل إلى ابتكارات جديدة، وإنما تنمية قدرته على التحكم في المعلومات ومصادر المعرفة، والابتعاد عن السطحية في التفكير والتحليل

3- أطروحة: تعد أطروحة الدكتوراه أعلى شهادة علمية في المسار الجامعي، وكانت تسبقها سابقًا مذكرة الماجستير، غير أنّه بعد اعتماد نظام (LMD) الجديد، أصبحت الدراسة تقتصر على إعداد أطروحة الدكتوراه بعد نيل شهادة الماجستير (ماستر 2)

ويجسد الباحث من خلالها ما اكتسبه من تكوين علمي ومعرفي، إذ يتطلب إعداد الأطروحة التحلي بالصبر والقدرة على مواجهة صعوبات البحث وعقباته.

وتختلف المدة الزمنية المخصّصة لإنجاز الأطروحة باختلاف الأنظمة المعتمدة في الجامعات، حيث يعتمد الباحث في سبيل التوصل إلى حل علمي أصيل لموضوع أطروحته على معطيات ومعلومات جديدة، يبرز من خلالها قدرته على التحليل والنقد.

وبمناقشة هذه الأطروحة يُمنح الباحث لقب "دكتور"، بما يعكس بلوغه درجة من الاستقلالية العلمية التي تمكّنه من مواصلة مساره الأكاديمي والبحثي دون حاجة إلى إشراف أو توجيه مباشر

4- المقالات: المقال القانوني ورقة بحثية ممنهجة يُعدّها الباحث بهدف عرض الحقائق العلمية وتحقيق

الأهداف المسطرة، معتمداً في ذلك على الموضوعية، فضلاً عن الدقة والصدق والوضوح، والالتزام بالأمانة العلمية والابتعاد عن السرقات الفكرية. ويعالج الباحث من خلال المقال إشكالية قانونية متعلقة بموضوع معيّن، وذلك بعرضها ومناقشتها وفق منهجية علمية ومنطقية، مدعّمة بالنصوص القانونية والاجتهادات الفقهية والقضائية، قصد الوصول إلى حل علمي ومنطقي.

ويتضمن المقال القانوني عناصر محددة، تتمثل في: عنوان المقال، اسم المحرّر ودرجته العلمية،

وملخصًا بلغتين على الأقل مرفقًا بكلمات مفتاحية لا تتجاوز خمس كلمات، إلى جانب مقدمة وعرض وخاتمة. كما تخضع المقالات القانونية لشروط شكلية خاصة، حيث يتراوح حجمها عادة بين عشر (10) وعشرين (20) صفحة، وذلك باختلاف طبيعة المجلة العلمية، سواء كانت مجلة محكمة أو غير محكمة. لكن ما يمكن قوله في الأخير أن ما يهمنا في محاضرتنا هذه هو مراحل إعداد مذكرة التخرج وأساليب وطرق توثيقها.

د. بشارة زهير